

# التعليم الأساسي: توجه ضمني لإتفاله؟



لم تنظم مباراة للتثبيت طيلة السنوات الثماني الماضية (مروان طحطح)

البنك الدولي ومؤتمر باريس 3 بوقف التوظيف وترشيد الإنفاق، المضي في دفع المنح التعليمية لموظفي القطاع العام بشقيه المدني والعسكري، ومنح التعليم المجاني الذي تؤمنه مدراس الطوائف والمذاهب، وعدم مبادرة أي من وزراء التربية المتعاقبين إلى تنفيذ القانون 2011/150 الذي يجيز للوزير الطلب إلى مجلس الخدمة المدنية لتنظيم مباراة عند كل حاجة، وقد فعل وزير التربية الياس بو صعب ذلك للتعليم الثانوي دون الأساسي.

في الأصل، لم ينشأ هذا التعليم نتيجة سياسة تربية وطنية بدليل استبدال الحكومات تطبيق قانون إلزامية التعليم ومجانيتها (القانون الرقم 686 بتاريخ 16 آذار 1998 وتعديلاته) حتى سن الخامسة عشرة، بـ «مكرمات» الدول المانحة، وعدم اكتراثها عن سابق تصور وتصميم بتأمين خدمات تربية تنافسية مع كارتيل المدارس الخاصة، ومنها تطوير أداء إدارات المدارس، تدريب المعلمين وحسن توزيعهم وتكليفهم بمهام مناسبة لكفاءاتهم واعتماد خريطة علمية لتوزيع المدارس على قاعدة معرفة عدد التلامذة الذين يقطنون في المكان وأعمارهم وتوفير الأبنية المدرسية الملائمة والمجهزة.

## ضعف الروضات

المشكلة الكبرى التي يواجهها التعليم الأساسي تكمن في التفاوت الحاد في نوعية التعليم بين القطاعين الرسمي والخاص. المقاربة الوحيدة التي اعتمدها الحكومات المتعاقبة في ما تسميه «الاستراتيجية العامة» إلى جانب «ثقافة الإعانات» أو «الشحادة» هي شعار الترويجي «مقعد لكل تلميذ»، لكن لا أحد يعرف ماذا يفعل هذا التلميذ على هذا المقعد في التعليم الأساسي الرسمي؟ ما هي نوعية التعليم التي يتلقاها ولا سيما في الحلقتين الأولى والثانية (من الأول حتى السادس ابتدائي)، وهل سن الالتحاق بالتعليم والخدمات التربوية المتوافرة في المدارس الرسمية توفر لأبناء هذا القطاع تكافؤ الفرص مع أتربهم في التعليم الخاص؟ وماذا عن كفاءة المعلمين وتدريبهم؟

أحد أهم أسباب الإقبال على التعليم الخاص ضعف مرحلة الروضات في

وزارة التربية، الراعي الأول للتعليم في لبنان، توفّر التعليم الرسمي لما يقارب 33,4% من تلامذة المرحلة الأساسية فقط. على رغم الانتشار الواسع للمدارس في المناطق اللبنانية كافة، يفسر ذلك أن التعليم الأساسي الرسمي لم ينشأ في الأصل نتيجة رؤية استراتيجية للحكومات المتعاقبة بل تحت ضغط المطالبات الشعبية

كثيرون يترقبون حلول ساعة الصفر التي تعلن فيها الدولة اللبنانية إقفال التعليم الأساسي الرسمي. ثمة شعور عام بأن هناك توجهاً ضمنياً لإنهائه. يعزز هذا الشعور صعود أصوات في الأونة الأخيرة تخدم هذا الطرح، كان يطالب أمين عام المدارس الكاثوليكية بطرس عازار بتلزييم التعليم الرسمي للتعليم الخاص لأنه فاشل. ويقول في حديث تلفزيوني: «الاهل في المدارس الخاصة يسدون الضرائب مرتين: الأولى للدولة حتى تدفع رواتب المعلمين والموظفين في القطاع الرسمي والثانية للمدارس الخاصة لتعليم أولادهم» وان يقول رئيس

## يخرج 800 مدرّس إلى التقاعد كل سنة

نقابة المعلمين في المدارس الخاصة نعمه محفوض بأن التعليم الخاص ناجح بعكس التعليم الرسمي، كما لو أن الأمر مفاضلة لا سياسات ومصالح. وليس آخر الأصوات ما قاله النائب القواني أنطوان زهرا في جلسة مساءلة الحكومة بأن الأستاذ لا يعلم أكثر من 5 تلامذة، داعياً إلى إلغاء المنح التعليمية ووضع المعلمين لأولادهم في المدارس الرسمية، بوصفه عقاباً لهم بتخفيض أجورهم غير المباشرة وليس بوصفه دافعاً إلى الإصلاح.

الشعور أيضاً نابع من مؤشرات أخرى كثيرة: الاعتماد الكلي على أموال المجتمع الدولي ومشاريعه وغياب الخطط البديلة (ماذا لو انتهت الأزمة السورية غداً؟)، الاستجابة لتوصيات

في موازاة ذلك، يبلغ عدد تلامذة المرحلة الأساسية في التعليم الخاص غير المجاني والمجاني ومدارس الأونروا من الروضة حتى التاسع أساسي 516 ألفاً و246 تلميذاً، أي أن نسبة تلامذة التعليم الأساسي الرسمي إلى نسبة التلامذة في هذه المرحلة هي 33,4% فقط.

## نصف مدرسي الملك إدرايون

ومن أصل 17 ألف مدرّس في الملك، هناك نحو 8500 مدرّس، أي نصف عدد المدرسين، يقومون إما بأعمال إدارية / تربوية في المدارس والمناطق التربوية وبعض الإدارات

المطلوب هو إعادة هرم التعليم الرسمي إلى قاعدته الطبيعية لكونه هراً مقلوباً رأساً على عقب، على حد تعبيرهم.

## 33,4% من التلامذة في التعليم الرسمي

بحسب آخر إحصاء للمركز التربوي للبحوث والإيماء للعام الدراسي 2015 - 2016، يدرس نحو 259 ألفاً و804 تلامذة لبنانيين وغير لبنانيين في 996 مدرسة في دوام قبل الظهر وهناك، بحسب تصريحات وزارة التربية، نحو 210 آلاف تلميذ سوري في 277 مدرسة في دوام بعد الظهر.

التعليم الرسمي، هذه المرحلة غير معممة على جميع مدارس، وهي لم تنشأ حيث توجد إلا منذ زمن يسير، ودون بناء مناسب وتجهيزات مناسبة في أغلب الأحيان وكذلك من دون عدد كاف من المعلمات صاحبات الاختصاص. ويشير تربويون متابعون إلى أن هذه المرحلة قابلة للإقفال بالكامل في ما لو غادرها التلامذة السوريون. يرى هؤلاء أن وزارة التربية لم تلحظ أي ترتيب لتوظيف حملة اختصاص رياض الأطفال، لا سيما متخرجي كلية التربية في الجامعة اللبنانية لتعزيم هذه المرحلة، مؤكداً أن

## لماذا تقبع أهوال الدول المانحة في البنوك؟

الساعات وتطلب من المدرسين إعادة توقيتها والموافقة على حسم حصة أو حصتين من كل مدرس، بحجة أن الوزارة لا تريد احتساب بدل اليوم الذي خصص لمقابلات ذوي التلامذة، مع أن المدرسين داوموا في الصفوف، والتقوا عشرات الأهالي، وقدموا تقارير لهم عن مستوى أولادهم.

في 30 آذار الماضي، دعت رابطة معلمي التعليم الأساسي الرسمي إلى الإضراب من أجل رفع أجر ساعة التعاقد بالتساوي بين جميع المتعاقدين في المدرسة قبل الظهر وبعده أي 18 ألف ليرة لبنانية وليس 14 ألفاً للمدرّس و15 ألفاً للمدير والناظر كما يحصل حالياً. وقد أوصت الجمعيات العمومية بالتصويت على الإضراب المفتوح. معظم المدرسين وافقوا على التوصية، ومنهم من وقع بالقبول

سلمت فستخضع للروتين الإداري المعروف لمدة شهر على الأقل. وهناك من يقول إنها ستتأخر حتى شهر حزيران، أي بعد نهاية العام الدراسي، و فقط للفصل الأول. كذلك فوجئت إدارات بعض المدارس بأن تعيد المناطق التربوية جداول

## حجة وزارة التربية عدم وجود موارد مالية كافية وتأخير المديرين لجداول الساعات

ومعظمهم عاطلون من العمل، أو متعاقدون في الدوام الصباحي، يتحملون عبء مصاريفهم اليومية. لم تفلح اللجنة التي شكلها هؤلاء المدرسون في العاميين الماضيين في معرفة مصير المستحقات، ولماذا تقبع في البنوك ما دامت متوفرة. تأتي الحجة من صونيا خوري مسؤولة وحدة التعليم الشامل في وزارة التربية التي تعنى باللاجئين، بأنه ليس هناك موارد مالية كافية، مع أنها حثت المديرين في بداية العام الدراسي على زيادة التلامذة في الشعبية الواحدة لرفع أجر الساعة لهم، وبالفعل فإن أي شعبة لا تقل عن 27 تلميذاً وقد تصل إلى 40 تلميذاً في بعض المدارس، وما هو العام الدراسي الحالي يشرف على نهايته، ولا بصيص أمل حتى الآن. وهناك معلومات تفيد بأن جداول القبض لم تسلم بعد، وإذا

## كاترينت ظاهر \*

عاماً بعد عام، تتفاقم أزمة المدرّسين «المتعاقدين» لتعليم التلامذة اللاجئيين السوريين، ويتزايد عدد المدارس المخصصة لهم، وبحجتهم تتزايد حيل الحكومات والمعنيين بالملف لاستعطاف المجتمع الدولي لزيادة التمويل من الدول المانحة، والجميع يستفيد من تلك الهبات أو القروض، ما عدا أصحاب الحق نفسه، وما «بروكسل» (حيث انعقد في الأسبوع الماضي مؤتمر للاجئين) إلا أمل آخر لمدرّسين لم يتعلموا بعد الدرس من تلك السياسات المحققة بحقهم.

هم ليسوا «متعاقدين»، ولا تنطبق عليهم بدعة «المستعان بهم»، ومستحقاتهم لا تصلهم قبل 4 أشهر من بدء عملهم، رغم توفر الأموال المرصودة من الدول المانحة،



(هيلم الموسوي)